المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات

الخلاف السعودي – الأميركي في شرق أوسط متغير

فريدريك ويري | يونيو 2015

الخلاف السعودي - الأميركي في شرق أوسط متغير

سلسلة: تحليل سياسات

فريدريك ويري | يونيو 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مدخل 1

مصر: هندسة الثورة المضادة 3

سورية: ملء فراغ شل الولايات المتحدة 5

العراق: احتواء الأضرار الجانبية للممارسة 7

الصفقة النووية الإيرانية: مخاوف من مساومة شيطانية 8

مستقبل العلاقات الأميركية – السعودية في خليج متفكك 9

مدخل

تُثير هذه الأوقات المشاكل والقلق بالنسبة إلى الدبلوماسية السعودية. وجاءت الدفعة الأولى من تلك المشاكل في أعقاب الانتفاضات العربية عام 2011 والتي اعتبرتها المملكة العربية السعودية مثل من يفتح "صندوق باندورا"؛ إذ خرج منه الإسلام السياسي، والطائفية، والقبلية، والنفوذ الإيراني، والقاعدة. ثم تصاعد الأمر باطراد إلى نشوب سلسلة خلافات مع الولايات المتحدة الأميركية بشأن النظام الإقليمي وإستراتيجيات إدارة الفوضى المحيطة به.

وانتقدت أنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة السعودية الولايات المتحدة على ما اعتبرته استسلامًا أميركيًا ساذجًا للطموحات النووية الإيرانية في المفاوضات الجارية، واستخفافًا بالخطر الإقليمي للإخوان المسلمين، وترددًا خطرًا في التدخل في سورية. وما زاد الطين بلة إعلان واشنطن عن "دوران محورها" الإستراتيجي نحو آسيا، وتنامي استقلالها في مجال الطاقة، وقرب انسحاب قواتها العسكرية نهائيًا من العراق وأفغانستان.

وليس جديدًا وجود مخاوف خليجية من خذلان الولايات المتحدة لها؛ فهي محفورة بعمق في صلب العلاقة بينهما. وكثيرًا ما كانت الدول الخليجية، كونها صغيرة وتعتمد على راعٍ أكثر قوة لحمايتها، قلقة من أن تتخلى واشنطن عنها لمصلحة جيرانها الأشد فتكًا أو تُورطها في حرب إقليمية من صنع أميركي. والشيء الجديد في تلك المخاوف هو التفاوت في مستوى النبرة وحدة رد المملكة؛ إذ أخذت الصحف السعودية تتحدث عن المواضيع الاعتيادية على صفحتها الأولى بمستويات جديدة من الحدة: الخليج يُستبعد من المفاوضات الإقليمية مع إيران، والولايات المتحدة تخدعها سورية وإيران وإخوان مصر.

وقد ازداد انتهاج السعودية، بدافع من إحساسها بالخطر، لسياسةٍ خارجية نشطة وحازمة في جميع أنحاء المنطقة، وبشكل متعارض أحيانًا مع مصالح الولايات المتحدة، بل حتى مقوِّضٍ لها. وخير مثال على ذلك تمويل خلع الجيش المصري لحكومة محمد مرسي[1]، وتمويل جماعات المعارضة في سورية[2]. كما دعت السعودية إلى اتباع

[1] Patrick Werr, "UAE Offers Egypt $3 Billion Support, Saudis $5 Billion," *Reuters*, July 9, 2013, at: http://reut.rs/1A71Opu

[2] "كتائب المعارضة السورية تُعِد لهجوم شامل على حلب بدعم من السعودية"، **فرانس 24**، 8 آب/ أغسطس 2013، انظر: http://f24.my/1AUrHc5

سياسة دفاعية خليجية أكثر إظهارًا للقوة لتشمل "قيادة عسكرية موحدة" للقوات الخليجية[3]، وصدرت عنها تهديدات مبطنة للولايات المتحدة بالبحث عن شركاء عسكريين آخرين.

وعلى الرغم من أنه لا يجب إهمال هذه الخلافات بشأن النظام الإقليمي والنشاط السعودي، ثمة عدة عوامل حاسمة تعمل ضد حدوث قطيعة حقيقية في العلاقات الأميركية السعودية. أولًا، لا يوجد لدى الرياض بديل حقيقي عن الضمانات الأمنية المقدمة من الولايات المتحدة على الرغم من وجود تحركات تمهيدية نحو عدة قوى آسيوية وجنوب آسيوية من أجل التسلح والتجارة[4]. وعلى الأرجح لن تتحقق آمال السعوديين في إنشاء تكتل دفاعي محْكم في الخليج؛ فقد تعثر جهد سابق كان يرمي إلى بناء تعاون متعدد الأطراف في مجال الدفاع الجوي وإيجاد هيكلية قيادية موحدة لدول الخليج بسبب عدم الثقة والانقسامات المتأصلة. ثانيًا، سيكون الطريق نحو تحقيق إنجاز حقيقي يغير قواعد اللعبة في العلاقات الأميركية – الإيرانية، فضلًا عن الانفراج المتواضع في المجال النووي، أطول وأكثر ضبابية مما يعتقد المتشائمون السعوديون والمتفائلون في واشنطن. ولو حصل ذلك، فعلى الأرجح لن يكون تأثيره في العلاقات الأميركية – السعودية والمنطقة مُزلزلًا ومغيِّرًا بقدر ما هو مفترض عمومًا. وأخيرًا، تظل ركائز التعاون الأميركي – السعودي قوية في مكافحة الإرهاب والمساعدة العسكرية، بل من المرجح أن تنمو، ولا سيما في ضوء تعاظم تهديد الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وإذا كان ثمة مجال للقلق ينبغي أن يوليه المسؤولون الأميركيون اهتمامًا أكبر، فهو الدائرة الداخلية للسعودية؛ إذ يبدو أنّ المسؤولين الأميركيين، في اندفاعهم لتأكيد الدعم الدفاعي والدبلوماسي للمسؤولين السعوديين، يتغاضون عن اتجاهات مثيرة للقلق في السياسة الداخلية للسعودية كالإفراط في قوانين مكافحة الإرهاب، ووهن الإصلاحات الاقتصادية، وصعود الشباب، والبطالة المستوطنة، ومسألة انتقال السلطة. وعلى الرغم من أن

[3] مساعد الزياني، "مصدر خليجي للشرق الأوسط: الرياض مقرًا للقيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس"، **الشرق الأوسط**، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2013، انظر: http://bit.ly/1F1I1hH

[4] Bruce Riedel, "The Saudi Pivot to Asia," *Al-Monitor*, March 13, 2014, at: http://bit.ly/1ehyiXJ

استقرار المملكة غير مهددٍ على المدى القريب أو المتوسط، يتعين على المسؤولين الأميركيين إجراء تعديلٍ هادف في هذا الجزء الرئيس من الحوار الأميركي – السعودي لدرء التحديات قبل فوات الأوان.

مصر: هندسة الثورة المضادة

من البواعث الرئيسة لشكوك السعودية تجاه الولايات المتحدة رد فعل واشنطن الفاتر والمرتبك إزاء خلع الجيش المصري لحكومة الإخوان المسلمين التي كانت قد استلمت مقاليد الحكم في حزيران/ يونيو 2012؛ ففي تموز/ يوليو 2013، قاد الفريق أول عبد الفتاح السيسي انقلابًا عسكريًا أطاح الرئيس الإخواني محمد مرسي. وطلبت الولايات المتحدة مساعدة السعوديين والإماراتيين لإقناع السيسي في التوصل إلى تسوية سلمية مع مرسي، لكن ثمة أدلة كثيرة على أن دول الخليج كانت تعمل على تحقيق أهداف متعارضة مع واشنطن.

وتكمن المصالح القصوى للرياض في القضاء نهائيًا على حكومة الإخوان وسحق احتجاجاتهم. فالسعودية متخوفة من أن تحرك أيديولوجية الإخوان ونشاطهم السياسي المعارضة داخل المملكة وتشكل تحديًا للسلفية الموجودة في أكثر أشكالها هدوءً في السعودية. وعلى الرغم من اعتبار حركة الإخوان منظمة إرهابية في السعودية، فإنّ عددًا من رجال الدين السلفيين البارزين من تيار الصحوة يؤمنون بمعتقدات دينية مماثلة لمعتقدات الحركة. وقد انتقد كثير منهم وبقسوة حملة القمع التي أُطلقت ضدها ودعوا إلى إجراء مصالحة سياسية عوضًا عنها، وذلك في خروج عن الخط السعودي الرسمي[5]. ومن المفارقات أن حملة الهجوم اللاذع على مرسي أسفرت عن تسييس الخطاب الديني في المملكة بشدة وهو ما كان السعوديون يأملون في تجنبه عندما كان الإخوان في السلطة.

وعقب إطاحة الإخوان، انتقد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز صناع السياسة الأميركية بسبب "دعمهم للإرهاب نفسه الذي يدعون لمحاربته". ووعدت المملكة سريعًا، إلى جانب الإمارات والكويت، بتقديم 12 مليار دولار كمساعدة للنظام العسكري في مصر[6].

---

[5] سلمان العودة، "مصر ليست لنفسها"، **الأهرام**، 11 آب/ أغسطس 2013، انظر: www.ahram.org.eg/NewsQ/225937.aspx

[6] Fiona MacDonald and Dana El Baltaji, "Kuwait Egypt Aid Pushes Gulf Pledges to $12 Billion in 24 Hours," *Bloomberg*, July 10, 2013, at: http://bloom.bg/182G3AG

ودافعت الصحافة السعودية عن هذه الخطوة بكونها أجريت بغية تحقيق استقرار شامل في مصر وليس لإطلاق حملة متعمدة ضد الإخوان. فعدم الاستقرار في مصر، فضلًا عن الأزمات المتوازية في البحرين وسورية واليمن، أكبر مما تتحمله المملكة. علاوةً على ذلك، كان دعم الرياض للسيسي مسألة نفعية محضة؛ فلدى السعودية علاقات طويلة الأمد مع الجيش المصري، لذا كان الجيش شريكًا طبيعيًا لها.

ووفقًا للكاتب خالد الدخيل، تهدف المساعدة السعودية إلى تمهيد السبيل لاستئناف دور مصر الإقليمي في معارضة النفوذ الإيراني في سورية والعراق[7]. وقد أوضح أيضًا بأن الترتيبات العسكرية الحالية ينبغي أن تغدو جسرًا انتقاليًا لإيجاد حكومةٍ مصرية أكثر ميلًا للمصالح السعودية. وبصرف النظر عن الحالة النهائية المرجوة، فإنّ الرسائل الكامنة وراء السياسة السعودية وتعليقاتها المترتبة عليها واضحة: يزداد تردد الولايات المتحدة وحيرتها ضعفها، وليس بإمكان السعودية (جنبًا إلى جنب مع الإمارات والكويت) الانتظار فيما واشنطن لا تزال متذبذبة[8].

ويذهب بعض المراقبين في الجانب الأقصى من الطيف إلى أنّ موقف الولايات المتحدة من الإخوان كاد يتسبب بحدوث صدع كبير في العلاقات الأميركية – السعودية. وقد أُجريت مقارنة مع الحرب العربية – الإسرائيلية والحظر النفطي الذي فرضه الملك فيصل عام 1973؛ ما يعني أنه عندما يتعين على السعودية الاختيار، فستقف دائمًا إلى جانب الأخوّة العربية وليس الولايات المتحدة. ودعت أصوات أخرى إلى إنشاء روابط أقوى مع روسيا وفرنسا كوسيلة لتحقيق توازن مع العلاقات الأميركية – الإيرانية الآخذة بالتحسن[9]. وليست هذه التحذيرات جديدة، وهي تتماشى مع اتجاه عام يرى بأن تسعى دول الخليج لتوسيع اتصالاتها مع الصين والحكومات الأوروبية والهند وروسيا.

---

[7] خالد الدخيل، "ما الذي تنتظره الرياض من القاهرة؟"، **الحياة**، 2 تموز/ يوليو 2013، انظر:
http://alhayat.com/OpinionsDetails/534479

[8] خالد الدخيل، "الموقف السعودي من أحداث مصر"، **الحياة**، 24 آب/ أغسطس 2013، انظر:
http://alhayat.com/OpinionsDetails/544792

[9] محمد حسن عامر، "خبير سعودي للوطن: الملك عبد الله قال للرئيس الأمريكي: إذا كانت المعونة تحرجكم فسندفعها مضاعفة لمصر"، **الوطن نيوز**، 22 آب/ أغسطس 2013، انظر:
http://alhayat.com/OpinionsDetails/544792

سورية: ملء فراغ شل الولايات المتحدة

ثمة صدمةٌ أخرى إضافةً إلى الانكفاء في مصر، وهي رفض الرئيس أوباما توجيه ضربات عسكرية وقبوله لصفقة تدعمها روسيا لتفكيك مخزون سورية من الأسلحة الكيماوية. فإثر الهجوم الكيماوي السوري على الغوطة مباشرةً، ظهر الارتياح على معلقين سعوديين موالين للحكومة لأنّ أوباما "قرر أخيرًا فرض خطه الأحمر". ودفع المسؤولون السعوديون في مداولات لاحقة بشأن الضربة الأميركية باتجاه شن عملية ساحقة تؤدي إلى الاطاحة برأس النظام. وكان القادة السعوديون من الموقّعين على بيان قمة العشرين الداعي إلى توجيه ضربة عسكرية[10]. وتشير التقارير إلى أنهم عرضوا حوافز اقتصادية للضغط على موسكو كي تتراجع عن معارضتها للضربة العسكرية. ولكن النطاق المحدود للهجوم المقرر والذي تأجل بانتظار الحصول على موافقة الكونغرس قوبل بالإدانة في الرياض كونه خطوة كارثية ستؤدي إلى تمكين القاعدة في سورية.

وتبددت آمال السعودية أكثر مع صدور قرار مجلس الأمن عن الأسلحة الكيماوية والذي نظر إليه المعلقون السعوديون باعتباره "حيلة" انطلت على أوباما الذي لم يشك فيه وستؤدي إلى إطالة أمد الصراع، ومن ثم ضمان بقاء الأسد. وتساءل بعضهم هل تعني صفقة الأسلحة الكيماوية أنّ تغيير السلطة ما زال مطروحًا على الطاولة أم لا؟[11] والأسوأ من ذلك كما أورد أحد الصحافيين هو التنكر لصمود السعودية؛ إذ همّش الاتفاق الأميركي – الروسي "القوى الفاعلة الإقليمية" (أي الخليج، والأردن، وتركيا) التي تحملت النصيب الأكبر من أعباء دعم المعارضة ويعد تعاونها ضروريًا للوصول إلى حل دائم[12]. وذكر مراقب آخر إن أوباما ضرب حلفاءه القديمين في الخليج عوضًا عن ضرب سورية كما وعد[13].

---

[10] "حقائق: موقف أعضاء قمة العشرين من العمل العسكري ضد سورية"، **رويترز**، 6 أيلول/ سبتمبر 2013، انظر:
http://reut.rs/1Nz6YVq

[11] صالح القلاب، "الاتفاق الكيماوي... هل يخلع أنياب الأسد تمهيدًا لاصطياده؟!"، **الشرق الأوسط**، 19 أيلول/ سبتمبر 2013، انظر:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12714&article=743907

[12] جورج سمعان "الطريق إلى طهران تمر بموسكو والرياض بعد دمشق"، **الحياة**، 22 أيلول/ سبتمبر 2013، انظر:
http://alhayat.com/OpinionsDetails/554474

[13] عبد الرحمن الراشد، "المكالمة التي هزت الشرق الأوسط"، **الشرق الأوسط**، 30 أيلول/ سبتمبر 2013، انظر:
http://beta.aawsat.com/home/article/4764

وعلى الصعيد الدبلوماسي، ألغت السعودية خطابها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبيرًا عن استيائها إزاء سورية، وإن كان السبب المستتر وراء هذا الاحتجاج هو جولة المحادثات اللافتة بين مسؤولين أميركيين وإيرانيين[14]. وتعد الصلة واضحة بين المخاوف الأمنية المحلية والإقليمية خصوصًا في حالة سورية؛ فالتنافس الإستراتيجي للسعودية مع إيران هو المصلحة الجيوسياسية الرئيسة الدافعة باتجاه تدخلها في سورية. وغالبًا ما اعتبرت السعودية الروابط الوثيقة بين نظام الأسد وإيران ازدراء لها كقائدة العرب في قضايا بلاد الشام وفلسطين. فقبل عام 2011، استخدمت الرياض من دون جدوى مزيجًا من الضغوط الدبلوماسية والإقناع في محاولة لإيقاف سورية عن الدوران في فلك إيران. ثم قدَّمت الانتفاضة ضد الأسد فرصة جديدة للسعودية لتقليص النفوذ الإيراني في العالم العربي، وهي فرصة للتعافي من "خسارة" مذلة في العراق، وخسارة أخرى ربما أهم في لبنان حيث استعلت طهران فعليًا على الرياض في عام 2008 عندما دحرت قوات حزب الله القوى التابعة للحريري الذي تدعمه السعودية من بيروت الغربية.

وشهد النصف الأول من عام 2014 انزياحًا في السياسة السعودية إزاء سورية نحو مزيد من المواءمة مع الولايات المتحدة، كما شهد إدراكًا أكبر لخطر ضربات القاعدة الارتدادية. وكشفت تقارير صادرة في آذار/ مارس 2014 عن ازدياد التعاون السعودي مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية في تدريب مقاتلي المعارضة السورية وتجهيزها[15]. وتندرج هذه المساعدة تحت عنوان أوسع هو إستراتيجية أميركية – سعودية – أردنية جديدة يكون المستفيد الرئيس منها هو الجبهة الجنوبية والتي يُنظر إليها بأنها معتدلة. وشهد شهر نيسان/ أبريل 2014 عزل رئيس المخابرات بندر بن سلطان المسؤول عن ملف سورية من منصبه[16] وإحلال حليفٍ قديم للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب هو الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية السابق، إذ اعتُبر هذا الاستبدال على نطاق واسع إشارةً لحقبة جديدة في التعاون الأميركي – السعودي بشأن سورية،

[14] P.K. Abdul Ghafour, "KSA Cancels UN Address in Protest over Syria Inaction," *Arab News*, October 3, 2013, at: http://www.arabnews.com/news/466564

[15] David Ignatius, "Obama Appears Ready to Expand Covert Assistance to Syrian Opposition," *The Washington Post*, March 27, 2014, at: http://wapo.st/1gKeJtw

[16] "Saudi Intelligence Chief Bandar bin Sultan Removed," *BBC*, April 16, 2014, at: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27047856

ولا سيما ضد المتطرفين الجهاديين. ولكن الجهد الذي بذلته السعودية والولايات المتحدة لتوحيد المعارضة السورية "المعتدلة" قابله تدفق أموال غير رسمية وغالبًا من رجال أعمال مستقلين إلى جهات أكثر تطرفًا.

العراق: احتواء الأضرار الجانبية للممارسة

إذا كان السعوديون يعتبرون أن خطيئة أميركا في إهمال سورية هديةٌ لإيران، فإنّ خطيئتها في العراق (إزاحة الرئيس العراقي صدام حسين عام 2003) كانت هدية ضخمة لطهران. ولكن عوضًا عن التصارع بعدوانية مع القوة الإيرانية كما تفعل في بلاد الشام، انتهجت السعودية سياسة غير فاعلة تمثلت في احتواء الأضرار في العراق أو الاحتواء "الاستاتيكي". فنظرًا للأكثرية الشيعية في البلاد، أقر المسؤولون السعوديون سرًا بأنهم يقومون بلعبة خاسرة في محاولة وقف نفوذ إيران وتجريدها من الشبكات المحلية أو المداخل أو القدرة التي تتمتع بها. وقال مسؤول سعودي للباحث إن الرياض "شطبت" العراق فعليًا وتسلك سياسة احتواء "استاتيكي".

وما دام وجود الولايات المتحدة في العراق آخذ بالأفول، ستسنح لإيران فرصة أكبر في البلاد، بيد أنها ستواجه أيضًا عقبات أكثر. فقد وجدت طهران أن ثمة حدودًا لنفوذها حتى بين شركائها في الدِين. ومع استمرار الحكومة العراقية في دورها السلطوي، فإنّ طهران، وليس واشنطن، هي التي قد يَعتبرها قريبًا كثير من العراقيين، شيعة وسنّة، قوةً متدخلة خارجية مسؤولة جزئيًا عن القمع الذي يمارسه النظام وعن ازدياد انعدام الأمن في أنحاء البلاد والفساد الاقتصادي.

وعلى الأرجح، ستبقى السعودية ودول الخليج متحفظة ومتأرجحة في تحسين علاقاتها مع العراق حتى إن تحول الشعور الشعبي العراقي ضد إيران. ومن هذا المنطلق، فإنّ آمال واشنطن القائمة منذ حين في إقناع دول الخليج بالانخراط بشكل فعال مع العراق لخلق توازن مواجه لإيران في غير محلها في نهاية الأمر. وأفضل ما يمكن أن تأمله هو أن يصبح العراق منطقة عازلة بين الرياض وطهران، وليس ساحةً لمنافسة مفتوحة.

الصفقة النووية الإيرانية: مخاوف من مساومة شيطانية

كان رد فعل المسؤولين السعوديين على هجوم الرئيس حسن روحاني الساحر يحمل طابع السخرية والشك. وفي الواقع، شكل الاتفاق النووي المؤقت بين مجموعة 5+1 وطهران كارثةً فعلية للسعوديين لطالما توجسوا منها؛ إذ كانت خدعة كسبت فيها طهران الوقت على الجبهة النووية بينما تَعزَّزت قوتها في المنطقة وخصوصًا في سورية. وفي مواجهة انعدام ثقتهم بأميركا، دافع مسؤولون سعوديون كبار علنًا، وعلى نحو غير معهود، عن اتباع سياسة سعودية مستقلة وأكثر قوةً لتصعيد المعركة ضد طهران.

وفي حين أنّ قَدَر إيران والسعودية أن تبقيا متنافستين إقليميًا، يبقى السؤال هو: هل يجب أن تعبِّر هذه المنافسة عن نفسها على شكل صراع طويل الأمد، أم أنه بالإمكان التوصل إلى تسوية سلمية؟ وهو ما دعاه مؤخرًا الرئيس أوباما بالتوازن الخليجي – الإيراني في مقابلةٍ مهمة مع مجلة **ذا نيويوركر**[17]. وعلاقات واشنطن الثنائية مع كل من الرياض وطهران حاسمة في إيجاد وصفة لمثل هذا التوازن. ومع ذلك، لعله من غير المفيد بالنسبة إلى الولايات المتحدة والغرب تشجيع السعودية وإيران على إصلاح العلاقات بينهما نظرًا لدرجة الفئوية النخبوية في كلا البلدين.

وقد يجد السعوديون أنفسهم مرغمين على البدء بتحركات أحادية الجانب نحو الجمهورية الإسلامية في مواجهة تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران وتحسين بقية دول الخليج لعلاقاتها مع طهران. ولكن نظرًا لضراوة الصراع في سورية والتطلعات الحالية للنخب في كلتا الدولتين، فإنّ هذه المبادرات ستبقى على الأرجح محدودة النطاق إلى أقصى حد. وسيتوقف الكثير على استعداد إيران للتهدئة والتقليل من تورطها في بلاد الشام إلى درجة يقبلها، من وجهة نظرٍ تَحفظ ماء الوجه، أكثر الأفراد براغماتية في النظام السعودي. ولكن نظرًا للقوة الحالية للمحافظين في طهران والحرس الثوري، فإنّ هذا السيناريو غير مرجح على ما يبدو على المدى القريب والمتوسط. وعلى الرغم من خشية كلا الطرفين من انبعاث القاعدة مجددًا، ليس لدى دول الخليج سوى حوافز ضئيلة كي تعرضها على طهران مقابل وقف مشاركتها في الصراع الذي يعتبره الحرس الثوري ومتشددو النظام لحظة مفصلية لإحكام السيطرة الإيرانية على المنطقة. علاوةً على ذلك، قد تزيد السعودية والخليج بشكل فعلي من تدخلهما في سورية في أعقاب خطة العمل

[17] David Remnick, "Going the Distance," *The New Yorker*, January 27, 2014, at: http://nyr.kr/1aAIhW1

المشتركة ورفع العقوبات كي يستبقا أي ازدياد مفاجئ في العدائية من جانب إيران القوية.

وتتمثل أهم عقبة تقف في طريق تحسين العلاقات تحسينًا حقيقيًا في الخلل الهيكلي للخليج، وهو واقع لا مفر منه. فبغض النظر عن نوع النظام في طهران، ستستمر السعودية ودول الخليج في المطالبة بدعم عسكري خارجي لتحقيق التوازن بين ما تعتبره طموحات الهيمنة المتأصلة في إيران، فيما ستواصل إيران المطالبة بخليجٍ خالٍ من القوات الأجنبية كي تؤكد على دورها القيادي المشروع. ومن هذا المنطلق، ليست فكرة أن يشهد الخليج توازنًا جديدًا بنَّاءً بين إيران والسعودية بما يسهل فك ارتباط الولايات المتحدة سوى حلم بعيد المنال.

مستقبل العلاقات الأميركية – السعودية في خليج متفكك

ليست تحذيرات السعودية من عجز الولايات المتحدة في وجه التهديدات الإقليمية والأحادية والتماس رعاة أمنيين جدد، أمرًا جديدًا. وإذا اعتمدنا التاريخ دليلًا، ستواصل السعودية انتهاج سياسات تتماشى مع الخطوط العريضة لإستراتيجية الولايات المتحدة، لكن مع تفضيلٍ تدريجي نحو التحوط والأحادية سيصطدم في بعض الحالات مع مصالح الولايات المتحدة. ومع ذلك، تبقى واشنطن في المحصلة النهائية هي اللاعب الوحيد في الميدان. ولا يملك أحد من البلدان التي تخطب ود المملكة القدرة الحقيقية أو قوة الإرادة ليحل محل الولايات المتحدة، على الرغم من أنه يمكن لدول من قبيل باكستان وفرنسا والصين والهند تولي بعض القدرات الأمنية المتخصصة.

لقد أُنجز الكثير نحو استقلال أميركا في مجال الطاقة؛ ما أدى إلى فتور علاقاتها مع السعودية. ومن المؤكد أنّ ثمة عددًا من الاتجاهات الجديدة تتحدى هيمنة السعودية المديدة على النفط. فالرياض تواجه نقصًا في الطلب العالمي، وعودة دخول النفط الليبي الخام إلى السوق العالمية، وازدياد إنتاج إيران مع تخفيف العقوبات. وقد ينزلق الموقف السعودي أكثر في حال وصل العراق إلى إمكاناته الإنتاجية الكاملة. وربما يجبر إنتاج الولايات المتحدة من الصخر الزيتي والذي يتوقع أن يبلغ ذروته عام 2018 دول منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على تخفيض الإنتاج بصورة أكبر خلال السنوات القليلة القادمة. ومع ذلك، لا ينبغي المغالاة في هذه الاتجاهات؛ فالسعودية تحتفظ بقوة هائلة كمنتِج يتحكم بعالم النفط، وصادراتها النفطية مهمة جدًا بالنسبة إلى

اقتصاد قوى عالمية من الوزن الثقيل كالصين التي تعتمد عليها اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا. وتعني هذه الروابط أن واشنطن ستواصل حماية الإمدادات السعودية بصرف النظر عن كميات الصخر الزيتي الأميركي.

وليس أكبر تحدٍ يواجه الولايات المتحدة في الخليج هو الحفاظ على علاقاتها بالضرورة، بل ازدياد تفكك مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ فالمبادرات الفردية للدول الخليجية تجاه إيران ما بعد جنيف وزيادة فقدان ثقة السعودية عقَّدت مساعي واشنطن الرامية إلى جعل المجلس أكثر من مجرد منظمة دفاعية جماعية فعالة. فعلى سبيل المثال، أصدر الرئيس أوباما في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2013 قرارًا رئاسيًا يخول فيه الولايات المتحدة بيع الأسلحة لمجلس التعاون ككل وليس لدوله فرادى[18]. ويواجه تنفيذ هذه الإستراتيجية عقبات كبيرة نظرًا للانقسامات العميقة داخل المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، لا ينفي الاتفاق النووي الرغبة المستمرة لدول الخليج في وجود راعٍ لأمنها الخارجي كي يعمل كسياج يقي من العدائية الإيرانية في المنطقة. وفي واقع الأمر، قد يجعل الاتفاق النووي هذه الحاجة أكثر إلحاحًا، ولا سيما بالنسبة إلى السعودية والبحرين والإمارات والكويت في مجالات الصواريخ البالستية والدفاع البحري. وفي السنوات القادمة، ستواجه الولايات المتحدة على الأرجح تكتلين متنافسين داخل مجلس التعاون، يتخذ أولهما المكون من السعودية والبحرين والإمارات خطًا متشددًا تجاه إيران ويطالب بضمانات أكبر، بينما يتبع ثانيهما المكون من عُمان وقطر وربما الكويت مسارًا أحاديًا أكثر يوازن بين التعاون مع الولايات المتحدة ومع إيران.

[18] U.S. President, Presidential Determination, "Eligibility of the Gulf Cooperation Council To Receive Defense Articles and Defense Services Under the Foreign Assistance Act of 1961 and the Arms Export Control Act, Presidential Determination 2014-05," *Federal Register* 78, no. 247 (December 16, 2013), at: http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/FR-2013-12-24/pdf/2013-30984.pdf